«شباب التوحيد»: الحلة الجديدة لـ «أنصار الشريعة في تونس»

هارون ي. زيلين

قبل ثمانية أشهر، صنفت الحكومة التونسية رسمياً جماعة «أنصار الشريعة في تونس» كمنظمة إرهابية. ومنذ ذلك الحين، اتخذت تونس إجراءات صارمة ضد أنشطة الجماعة، فلاحقت حملتها الدعوية «أي، التبشير وجهود الرعاية الاجتماعية» وحاربت أي صلة لأعضائها بالمؤامرات الإرهابية. وبشكل عام، كانت ردة الفعل العلنية لـ«أنصار الشريعة في تونس» هي المحافظة على الهدوء نسبياً. إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن الجماعة ربما ترتدي حلة جديدة باسم «شباب التوحيد»، وهو تحوّل سيكون له انعكاسات هامة على الجهود المبذولة لمواجهة الجهاديين التونسيين وشركائهم في ليبيا.

موجة تحوّل

في غضون أسبوع من تاريخ تصنيفها كمنظمة إرهابية في آب/أغسطس، توقفت جماعة «أنصار الشريعة في تونس» إلى حد كبير عن نشر تحديثات حول حملة الدعوة الخاصة بها في تونس. وربما لا تزال الجماعة مستمرة في حركتها الدعوية على مستوى أضيق في المناطق الريفية خارج نطاق السلطة، ولكن حتى وإن كان ذلك صحيحاً، فإنها لم تعد تعلن عن مثل هذه النشاطات. وقد تجلت الرسائل الرئيسية التي نشرتها الجماعة عبر حساب «تويتر» الخاص بها في الإعلان عن تضامنها مع «الإخوة» المحتجزين، وفي تكرير النداءات المشددة على الصبر، وفي اقتباسات عن أقوال من المصادر الإسلامية التقليدية «القرآن والسنة» والشخصيات الأيديولوجية «على سبيل المثال، ابن تيمية، وسيد قطب، وأبو قتادة الفلسطيني».

وفي الواقع، أبقت جماعة «أنصار الشريعة في تونس» نفسها بعيدة عن الأنظار مقارنة بطريقة عملها قبل تصنيفها كمنظمة إرهابية؛ إذ كمن إعلانها البارز الوحيد في رسالة الزعيم أبو عياض التونسي التي وجهها لدعم تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش»، تلك الجماعة الجهادية التي يعتبرها كبار قادة «القاعدة» وذراعهم الرسمي السوري «جبهة النصرة»، كمتطرفة جداً.

وحتى وقت ليس بالبعيد، كان هذا الصمت النسبي قد جعل من الصعب التعرّف على ما يدور في أروقة جماعة «أنصار الشريعة في تونس»، لكن المعلومات الجديدة تشير إلى أنها قد تكون ترتدي حلة جديدة تحت راية «شباب التوحيد في تونس»، وكذلك في ليبيا، التي يُعتقد أنها مقر أبو عياض الحالي، ويمكن لهذا التحول أن يكون مؤشراً للأعضاء المتفيين في ليبيا على أن هياكل قيادة «أنصار الشريعة في تونس» تتدرج بشكل متزايد تحت لواء المنظمة الشقيقة، «أنصار الشريعة في ليبيا».

«شباب التوحيد لـ«الإعلام»

في 4 آذار/مارس، تم إنشاء وسيلة إعلامية جديدة على الإنترنت تدعى «شباب التوحيد للإعلام». وقد تجلت أهدافها الرئيسية حتى الآن بأن تكون بمثابة «منبر أهل السنة في تونس» وتعبّر عن الدعم لـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وقد تألف العديد من محتويات ما ينشره «شباب التوحيد للإعلام» في وقت مبكر من مواد يُعاد نشرها عن «أنصار الشريعة في تونس» و تنظيم «داعش» «بما في ذلك الترجمات الإنجليزية عن ما تنشره «الدولة الإسلامية في العراق والشام»». فضلاً عن معلومات من المقاتلين الأجانب التونسيين في سوريا ورسائل التضامن مع تنظيم «داعش». على سبيل المثال، عندما أعرب القسم المركزي لـ تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» عن دعم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، سلطت جماعة «شباب التوحيد للإعلام» الضوء على هذه الرسالة. كما نشرت المحتوى الأصلي لأبو سعد العاملي، المنظر الجهادي على الإنترنت، الذي كان داعماً كبيراً ومستشاراً لـ «أنصار الشريعة في تونس» منذ أن تم الإعلان عن المنظمة منذ ثلاث سنوات. حتى إن جماعة «شباب التوحيد للإعلام» أصدرت محتوى حصري جديد للناطق باسم «أنصار الشريعة في تونس» سيف الدين الريس، وتشير هذه المنشورات إلى علاقة الجماعة الإعلامية الجديدة بـ «أنصار الشريعة في تونس» وشبكة المقاتلين التونسيين الأجانب، المتداخلة بحد ذاتها. ويُشار إلى أن إنشاء هذه الوسيلة قد يكون أيضاً طريقة سهلة لـ «أنصار الشريعة في تونس» لمعاودة الظهور متخلية عن إعلانها [السابق] حول الانتماء المباشر.

ويُشار إلى أن جماعة «شباب التوحيد للإعلام» لم تكسب الشهرة على نطاق شعبي واسع حتى 19 نيسان/إبريل، عندما نشرت شريط فيديو يُظهر محمد بن الشيخ، موظف في السفارة التونسية كان قد اختطف في ليبيا في 21 آذار/مارس. وفي شرح للفيديو الذي يصوّر بن الشيخ، أصدرت «شباب التوحيد للإعلام» رسالة واضحة: «إلى الحكومة التونسية. كما تأسرون منا ناسر منكم كما تقتلون منا نقتل منكم». بعد ذلك تحولت الكاميرا إلى بن الشيخ الذي يبدو باكياً، وطلب من الحكومة التونسية «التفاوض بجدية» قائلاً «يمكنهم قتلي... أريد أن أعود إلى تونس». ويبدو أن جماعة «شباب التوحيد لـ«الإعلام» كانت تسعى من خلال نشر هذا الفيديو إلى إطلاق سراح متشددين ليبيين احتجزتهم تونس عام 2011. ويشير ذلك إلى أنه في الوقت الذي تأسست هذه الوسيلة الإعلامية في الأصل من التونسيين وللتونسيين، فإن «أخوتهم» في ليبيا، حيث يتمركز جزء من شبكة «شباب التوحيد»، إما قد انضموا الآن أو سيطروا على أجزاء معينة من «شباب التوحيد للإعلام». وقد أكد مصدر موثوق من داخل ليبيا على هذه القراءة للوضع الراهن.

وبعد يوم واحد من نشر الفيديو، أغلقت جماعة «شباب التوحيد لـ«الإعلام» «طوعاً حسابها على موقعي «تويتر» و«الفيسبوك»، وقد يعود ذلك إلى إدراكها أنها لا تريد المستوى المرتفع من التدقيق الذي قد يتسبب به الفيديو. وبعد بضعة أيام أعادت الجماعة فتح حسابها الخاص على «تويتر» إلا أنها حذفت التغريدة التي تحتوي على الفيديو؛ ثم عادت وأغلقت هذا الحساب مرة أخرى.

«شباب التوحيد» كـ«أنصار الشريعة في تونس»

في حين يبدو أن أعضاء «شباب التوحيد» في ليبيا قد شاركوا في الإجراءات التشغيلية مثل عمليات الاختطاف والحملات الإعلامية النشطة لدعم العلاقة بين «أنصار الشريعة في تونس» و تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، يبدو أن الأعضاء في تونس يلعبون دوراً يقوم بشكل أكبر على إعادة البناء/والصيانة. وبطريقة شبيهة لكيفية تنظيم جماعة «أنصار الشريعة في تونس» نفسها على موقع «الفيسبوك» بصفحات منفصلة لفروعها المختلفة في جميع أنحاء البلاد، يتمتع «شباب التوحيد» بمستويات متعددة من التمثيل في تونس، وتتجلى بعضها في مدن فردية ومؤسسات تعليمية ومساجد:

• المدن: جبل الأحمر، الكرم، صفاقس، سيدي حسين، كطانة، كريفات، مقرين، سبيتلة، بو سالم، ماطر، الفحص، حمام الزريبة، جلمة، جمّال، قصر هلال، نفزة، طبربة، دقة، فوسانة، مدنين، سيدي بوزيد، منزل الحباة، القلعة الكبيرة.

• الكليات والمساجد: جامعة قفصة، ومعهد 2 مارس، ومسجد بلال بن رباح «في حي السرور في قفصة»، وجامعة سوسة، وجامعة صفاقس، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بماطر، وجامعة نابل، والمعهد العالي لعلوم التمريض في سوسة، ومركز التدريب المهني في ماطر، وجامع الحي الجديد في تونس، وكلية الطب في صفاقس، والمعهد العالي لتقنيات الحاسوب والاتصالات، والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالقيروان.

إن هذا يسلط الضوء على الطبيعة المتنوعة لـ «شباب التوحيد» في تونس، ويبين كيف كانت شبكتها على نطاق واسع تماماً كما كانت جماعة «أنصار الشريعة في تونس» قبل سقوط الحكومة.

يُشار إلى أن المواد المنشورة على صفحات «شباب التوحيد» على «الفيسبوك» مشابهة لمحتوى منشورات «شباب التوحيد للإعلام» من حيث: الطبيعة الجهادية، والتيار الموالي لـ «أنصار الشريعة في تونس» و تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وفيما يبدو أن الصفحات تخضع لإدارة مستقلة عن أي مركز أساسي للرسائل، من غير المرجح أن تكون هذه عبارة عن جهود شعبية عشوائية من قبل أفراد متوزعين في كافة أنحاء تونس، إذ إن أنماط الرسائل المكررة الخاصة بهم لا مثيل لها في أي بلد آخر عند البحث عن «شباب التوحيد» على موقع «الفيسبوك». ويشير ذلك إلى أن هذه الجماعة تمثل جهوداً منسقة إلى حد كبير للحفاظ على شبكات «أنصار الشريعة في تونس» في داخل البلاد على الرغم من إن الجماعة نفسها غير قانونية. ويقيناً، فقد أزيلت مركزية هذه الشبكات إلى حد ما، إلا أن ذلك يشكل على الأرجح خطوة متعمدة لحجب أمن الاتصالات بين هذه الشبكات. إن الهدف الرئيسي لهذا التحول هو مساعدة مناصري الجماعة على الحفاظ على تضامنهم وقدرتهم على تنظيم عمل الدعوة ومواصلته على نطاق أصغر، الأمر الذي يسمح لهم بالوصول إلى السكان المحليين دون نفس مستوى التدقيق الذي تخضع له الجماعة من الدولة التونسية.

وتُذكّر هذه الخطة النهج الذي تتبعه الشبكات الجهادية العالمية التي تم حظرها في مجتمعات مفتوحة أخرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، فـ «جماعة المهاجرين» البريطانية على سبيل المثال تعرف جيداً بأنها تطلق أسماء متعددة لجبهاتها وتعتم فروعها المختلفة من أجل مواصلة التنظيم والتشغيل كلما حظرت الحكومة فروع شبكتها. وعلى الرغم من أن زعيم «أنصار الشريعة في تونس» أبو عياض لم يكن معروفاً كعضو في شبكة «جماعة المهاجرين» عندما كان يعيش في لندن في تسعينيات القرن الماضي، إلا أنه بالتأكيد ملمّ بهذا التكتيك وبإمكانه الآن تطبيقه في تونس وليبيا. وفي جميع الأحوال، يبدو أن جماعة «أنصار الشريعة في تونس» قد وجدت طريقاً بديلاً لتوسيع نطاق عملها على الرغم من حظرها.

ومن غير المعروف مدى التفاعل بين شبكات «شباب التوحيد» في تونس وليبيا، أو مدى سيطرة الأعضاء الليبيين على رسائل الأعضاء المنتمين لـ «أنصار الشريعة في تونس». أما الأمر الذي يمكن التأكد منه بصورة موثوقة فهو أن الشبكة لا تزال ناشطة على الرغم من تصنيف تونس لـ جماعة «أنصار الشريعة في تونس» كمنظمة إرهابية، ومحاربة أعضائها لضلوعهم في مؤامرات إرهابية مزعومة. وهذا يوضح أن النهج السلمي تماماً لن يؤدي إلى القضاء على «أنصار الشريعة في تونس»، ذلك لأن أتباع الجماعة هم من المؤمنين الحقيقيين الذين يتحلون بالصبر والقدرة على انتظار الأمور والتنظيم على نطاق أصغر بكثير.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

انهيار الدولة العربية

حسام عيتاني

بعد أقل من عقدين على دراسة الراحل مَرْيه الأيوبي «تضخم الدولة العربية»، يحاصرنا الواقع بحقيقة جديدة عن مصير الدولة في منطقتنا العربية.

يميز الأيوبي بين الدولة «الضاربة» والدولة «القوية». دولنا ضاربة في التعامل مع مجتمعاتها لأسباب تتعلق بطبيعة الأنظمة وسبل بسط سيطرتها وموارد الثروة الوطنية التي تتعرض في الغالب إلى النهب والمصادرة من جانب المجموعة الحاكمة. الدولة القوية تتميز باستقرار سياسي واجتماعي وقاعدة حقوقية ودستورية تتيح لها تحصيل حقوقها بمجرد التلويح بالعقاب.

ضراوة الدولة العربية الباشة، والتي على رغم عنفها «تخفق في النفاذ إلى المجتمع»، أفضت إلى الوضع المحبط الذي كشفته الثورات العربية. من المفيد هنا استعادة بعض الملامح العامة في تطور الدولة العربية. فقد قامت هذه على مبدأ الجباية بعد توقف ريوع الفتوحات الأولى أو «الفيء والإنفال»، في نهاية العصر الأموي. تجد صدى الأزمة الاقتصادية الأولى التي واجهتها الدولة العربية، في العصر العباسي، في كتب التراث التي تبحث في كيفية تقسيم الأراضي بين ما يخضع للجزية وما ينطوي ضمن عائدات الخارج ومن هي الفئات التي يتعين عليها دفع الضرائب للدولة العربية – الإسلامية. في العصور اللاحقة، خصوصاً في المرحلة المملوكية، بدأت عائدات التجارة تشكل عائداً مهماً من تمويل الدولة. نهاية الحروب الصليبية فتحت باب التبادل بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية. استمرت هذه الحال في المشرق مع مجيء العثمانيين. أما في المغرب فظهر «الجهاد البحري»، أو ما يسميه الغرب «القراصنة المسلمون»، كجزء مكون من اقتصاد الممالك والإمارات المغربية «من تونس والجزائر والمغرب الحاليين».

طرأ الكثير من الصعود والهبوط على هذه المكونات الاقتصادية للدول العربية على امتداد القرون مثل نهاية طريق الحرير والاكتشافات الجغرافية الكبرى وتضاؤل أهمية البحر المتوسط، ما أعاد الضغط الشديد على الجباية على الموارد الزراعية.

مع مجيء الاستعمار، ظهرت مشكلة جديدة، طرق التمويل التي حملها المستعمرون، خصوصاً في المناطق التي شهدت استيطاناً كثيفاً مثل الجزائر والمغرب، تعارضت مع الاقتصاد التقليدي. فإلى جانب القروض وفوائدها والربا الصريح، اعترض فقهاء المناطق المحتلة على الضرائب التي فرضها المحتل والتي يدخلها الفقه ضمن «المكوس» المكروهة إسلامياً «أو على الأقل فقه المذهب المالكي السائد في المغرب، على ما يشرح عبدالله العروي في كتابه «مجمل تاريخ المغرب»». مشكلة تمويل جهاز الدولة والحفاظ على قوة عسكرية دائمة، لم تجد حلاً لها في ظل التنازع الكبير على الموارد القليلة أصلاً، بين المستوطنين والأهالي الذين طردوا من أرضهم. في المشرق كان تغلغل رأس المال الصناعي الأوروبي، خصوصاً في المنطقة الممتدة من حلب إلى جبل لبنان، يتركز على القطاعات المربحة من الغزل والحرير. ظلت الزراعة بعيدة من الاستثمارات المالية وخاضعة كلياً للدورات التقليدية ولضرائب السلطات العثمانية. بعد هزيمة السلطنة وانسحابها، كانت الفئات المتعاونة مع الغرب «وهذه متعددة الطوائف، خلافاً لاعتقاد شائع» هي الأكثر استعداداً لأداء دور النخبة السياسية. بيد أن هذه الفئات وقعت ضحية صراعاتها على الموارد الشحيحة. لم جاءت الانقلابات وعسكرها وكان ما كان مما نذكره جيداً.

بعد الثورات العربية، تعود مشكلة الدولة العربية إلى الظهور مجدداً. الحلقات المفرغة التي تسير فيها المراحل الانتقالية في أكثر من بلد، وسطحية الحلول المقترحة في بلدان أخرى «مثل تبديل لمبات الكهرباء بأخرى اقتصادية، كعلاج لظاهرة انقطاع التيار في مصر، مثلاً»، وانهيار الحدود وصعود الكونات العشائرية والقبلية في سورية والعراق المتسربلة بلباس ديني متطرف، تقول كلها إن التفكير الجدي في المسألة الاقتصادية كعنصر أساس في بنية الدولة العربية لم يبدأ بعد، وإن سرقة النفط في الشرق السوري يحيل إلى نوع من «التراكم البدائي» الذي يلجأ إليه مغامرون يحملون مشروع «دولة» تقوم على الريوع والأنفال. وإن الطريق من هنا طويل جداً إلى الدولة القوية.

عن «الحياة» اللندنية

بلا رأس: لماذا فشلت الثورات العربية في إفراز «قيادة»؟

د. خالد حنفي علي

بالرغم مما اتسمت به الثورات العربية من العفوية، واللاإنذار، والاتساع للمطالب، والتجاوز في الوسائل الاحتجاجية للقوى التقليدية، فإن تلك المميزات انقلبت إلى «نقيصة متعددة الأوجه» في مراحل ما بعد التغيير، لاسيما أن ضعف وجود قيادات، سواء فردية أو مؤسسية، لها قدرة على الارتباط بالجماهير، خلق تعثرا انتقاليا تجلى في غياب التوافق على أولويات وأهداف مرحلة ما بعد الثورة. إذ إنه من اليسير إسقاط النظام بقوة الجماهير الغاضبة والمفاجئة في الشارع، ولكن من الصعب بناء نظام جديد عادل يرضى عنه الناس، بدون قيادة لها القدرة على حشد وتعبئة موارد المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه.

وبالتالي، فلم تستطع المجتمعات في المنطقة، التي استعادت بعضاً من قوتها، تحقيق أهداف الثورات، حيث انلسعت الحركات الاحتجاجية المعبرة عن الشارع على نفسها، كما لم تستطع الدولة في المقابل استعادة قوتها المفقودة بفعل تآكل أدواتها الأمنية والتنموية وتراجع ثقة المجتمع في قدرتها على النهوض به. وبين هذا وذاك، سعت القوى التقليدية للتماهي مع حركة الشارع، ومتطلباتها، بل والقفز عليها، واستغلالها لاستعادة مواقعها عبر قدرتها على صياغة تحالفات سلطوية.

وعلى ذلك، باتت العناوين العريضة للتفاعلات السياسية داخل دول الثورات، خاصة مصر، وتونس، وليبيا تتراوح وبدرجات متفاوتة، حسب خصوصية البيئات السياسية والمجتمعية، ما بين التعثر، وعدم الاستقرار، والاستقطاب، بل وسريان حالة من الغضب المجتمعي من الأداء الإقصائي والاستئثاري لبعض القوى السياسية. كما حدث في مصر، عندما خرجت الجماهير إلى الشارع في مصر لتسقط حكم جماعة الإخوان في الـ 30 من يونيو، وفي تونس لتجبر حركة النهضة على تقديم تنازلات للمعارضة المدنية.

فرغم أن قوة سياسية تقليدية، كجماعة الإخوان المسلمين، سعت لقيادة المجتمع المصري بعد الثورة، عبر فوز مرشحها «د. محمد مرسي» في انتخابات الرئاسة المصرية، فإن الطبيعة الانغلاقية للجماعة ذاتها، وتجاوزها للحدود الوطنية، وتأسيس مشروعها الديني على أنها تملك استئناء عن بقية المجتمع، كل ذلك أضعف الثقة العامة فيها، فضلاً عن ازدواجية القيادة نفسها. إذ كان المصريون أمام رئيس منتخب يخضع لدائرة غير رسمية تتاح الطبيعة الأيديولوجية للتنظيم التي تحتم الطاعة للمرشد العام في التوجهات الأيديولوجية والسياسية.

وبات السؤال المعقد: كيف يمكن لجماعة دينية أن تقود مجتمعاً، وهي ترفض دخول أفراده في تنظيمها، أو تنظر لهم باستعلاء لعدم امتلاكهم المواصفات الدينية من وجهة نظرها، بما ينافي أحد العناصر الأساسية في مفهوم القيادة، والتي تقوم على نظرة الجماهير للقيادة على أنها ممثلة لها، ومعبرة عن طموحاتها وهويتها؟.

ولعل فشل قيادة الإخوان، واهتزاز مشاريع الإسلام السياسي الصاعد بعد الثورات، علاوة على تعثر الحركات الثورية وتفتتها، وتراجع زخمها، إضافة إلى تردي الحالة المجتمعية والاقتصادية، دفع المصريين، على سبيل المثال، بعد 30 يونيو للتشبث بالمؤسسة العسكرية كملاذ أخير لحل «أزمة قيادة» مجتمع في مرحلة ما بعد التغيير.

أزمة ممتدة إلى الإقليم

ولئن فسرت أزمة القيادة جانبا رئيسيا من المشهد الداخلي الملازم في دول الثورات، فإنها شكلت في الوقت ذاته مرتكزا لتفاعلات إقليمية في المنطقة، اعتراها الاستقطاب والمحاور متباينة المصالح، إذ إن فقدان مصر لموقع الدولة «القائد إقليميا» أدى إلى نقل مركز الثقل في الإقليم من المشرق العربي إلى الخليج العربي، الذي سعى لصياغة محاور جديدة عازلة لتأثير الثورات.

كما أغرت الأوضاع الهشة في المنطقة أطرافا غير عربية، كإيران، وتركيا، بمحاولة استغلال تلك الرخاوة لانتزاع القيادة، تارة عبر استغلال حالة الصعود الإسلامي الذي تعرض لانتكاسة في المنطقة، وتارة أخري عبر الأزمة السورية التي مثلت مؤشرا على طبيعة الاستقطابات الإقليمية بعد الثورات. لقد بدا هذا المشهد دليلا على غياب دولة قائد يمكن أن تضبط تفاعلات الإقليم واتجاهاته، لاسيما في ظل بنية متغيرة للنظام الدولي، بدت تفاعلاتها القيادية تجاه المنطقة هي الأخري تميل نسبيا نحو التعددية، مع تراجع القوة الأمريكية عالميا، عبر ممارسة أدوار تدخلية بأقل تكلفة في أزمات المنطقة التي شهدت صعودا بالمقابل لأدوار قوي دولية أخري، كروسيا والصين وغيرهما.

وبقينا، فإنه لا يمكن قصر «أزمة القيادة الممتدة» من الداخل إلى الإقليم على لحظة الثورات وما أعقبها من تفاعلات. إذ إن المجتمعات العربية، حتى خارج دول الثورات، عانت تشوهات سياسية في الداخل منذ عقود أسهمت في إضعاف وإقشال البدائل القيادية، حيث عطلت الأنظمة الاستبدادية الحراك الاجتماعي والسياسي عبر آليات تصعيد ديمقراطي شكلية، وهمشت النخبة السياسية، وصاغت في الوقت نفسه تحالفات مع قوي رأسمالية حولت ثمار التنمية في تلك الدول إلى فئة محدودة، الأمر الذي أحدث ضغوطات اقتصادية واجتماعية على الطبقة الوسطي، التي كثيرا ما عرفت بقدرتها على إفراز قيادات في الدول النامية.

ورغم أن الاستقرار الهش الذي كرسته الأنظمة الاستبدادية قبل الثورات في سياساتها الداخلية والخارجية خلف « سكونا نسبيا» في التفاعلات الإقليمية، باستثناء بعض الجبهات كحزب الله، وإسرائيل، والخليج وإيران، والأزمة العراقية، فإن تغيرات مواقع وأوزان القوي الإقليمية كانت قبل التشكل قبل الثورات. إذ إن حالة الجمود السياسي والضعف الاقتصادي في مصر، إبان نظام مبارك، أفقدها دورها الخارجي كدولة تملك مواصفات القيادة الإقليمية، بينما لم تستطع القوي الخليجية ملء الفراغ لافتقارها القبول الإقليمي، والميزات الجغرافية، والتاريخية، والثقافية.

من الكمون إلي البزوغ

مثلت التغيرات السياسية في المنطقة لحظة كاشفة لـ « لازمة القيادة» ، سواء علي مستوي تفاعلات الداخل، أو الإقليم، إلا أنها في الوقت نفسه عمقت تلك الأزمة، ونقلتها من طور الكمون إلي البزوغ، عبر ما امتلكته الثورات من خصائص احتجاجية، وما أفرزته من تفاعلات في المرحلة الانتقالية. أضف إلي ذلك طبيعة التغيرات في بنية النظام الديمقراطي الغربي نفسه، والتي مستها أيضا « أزمة القيادة».

فلقد عكس الفعل الاحتجاجي نمطا جديدا من القيادة الأفقية الشبكية التي تفتقد الرأس، وتعزز مكانة الفرد في التأثير السياسي، وهو أمر فرضته طبيعة التغيرات الثقافية والتكنولوجية في عصر العولمة، حيث لعبت الفضاءات الإلكترونية « تويتر، الفيس بوك» دورا مؤثرا في الدعوة للحراك الجماهيري. علاوة علي أن طبيعة المطالب الاحتجاجية لم تعد تقتصر علي مطلب واحد، كما حال احتجاجات القوي التقليدية، مثل الأحزاب أو النقابات، بل إنها كانت أشبه برسالة إدانة وعدم رضا عن النظام السياسي والاجتماعي السائد. كما لم تعول الاحتجاجات الشعبوية كثيرا علي الآليات المؤسسية الديمقراطية لنيل حقوقها، خاصة أن القوي التقليدية، سواء السياسية أو الراسمالية، باتت تسيطر علي قواعد اللعبة الانتخابية، وتضمن النتائج لمصلحتها.

ودعم من تلك التغيرات أن ثمة مأزقا عالميا، تمر به الأنظمة الديمقراطية في أوروبا والولايات المتحدة، أدي إلي ظهور حركات شعبوية، تري أن النظام الديمقراطي عجز عن توفير حياة أفضل وأكثر عدالة بسبب أزماته الاقتصادية، بما أفقد المجتمعات الثقة فيه. ولكنه بالمقابل أفرزت تلك الأزمة نمطا جديدا من القيادات الشعبوية التي تلجأ إلي مخاطبة رجل الشارع العادي في أوقات الأزمات، والتغييرات الجذرية، بغض النظر عن مدي فاعلية وصدقية النموذج الديمقراطي. ولعل قادة مثل بوتين، أو حتي الراحل شافيز، يشكلان نماذج مهمة في هذا السياق، فرغم أنهما جاءا عبر صناديق الاقتراع، فإنهما انتهجا نمطا من السياسات الشعبوية القائمة علي أن وصولهما إلي الحكم سوف يؤدي إلي تحقيق الإرادة الشعبية، وتحقيق حياة أفضل.

ورغم أن علاقة الثقة مع نماذج هؤلاء القادة تأسست علي نظرية « البطل المنقذ أو المخلص» الذي يقود المجتمع إلي بر الأمان، حيث لا تزال حية في المخيلة الشعبية بشكل عام، بفعل استدعاء تجارب تاريخية، وتراكمات ثقافية ودينية تتعلق بمسألة تقديس الأشخاص في اللاوعي الجمعي للمجتمعات، سواء العربية أو الغربية، فإن التغيرات الثقافية والمجتمعية التي يشهدها العالم ربما تشكل تحديا لهذه الأنماط من القيادات الشعبوية، ليس فقط لخطورة تجسيد الأفكار في الأشخاص، لاسيما أن ذلك يفقد المجتمع حيوية المشاركة مع القيادة في البناء، وإنما يحمل القائد وحده مسئولية التغيير ككل في المجتمع.

وقد يكون ذلك مخالفا لطبيعة التأثيرات التي أحدثتها الموجات الاحتجاجية، سواء في مصر أو العالم، والتي جعلت للأفراد قدرة علي الفعل والمشاركة، كما أنه مخالف أيضا للاتجاه العام في العالم لاحتضار الكاريزما نفسها. فالترابط الوجداني والأيديولوجي بين شخصية معينة والجمهور أصبح أكثر ارتباطا بالفكرة لا الشخص، أو بمعني أكثر وضوحا بما يستطيع القائد أن يحققه للمصلحة العامة أكثر من سمات الشخصية نفسها التي قد يزول تأثيرها تحت وطأة الأزمات اليومية، والتوقعات المتزايدة للمجتمعات في مراحل ما بعد التغيير.

لقد أمسي نجاح القيادة السياسية، كما يشير د. جلال معوض، يقاس بمدي قدرة وفاعلية القائد، بمعاونة النخبة السياسية والمؤسسية، علي تحديد أهداف وأولويات المجتمع، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع. ولعل ذلك يشي بأن الارتباط بين القيادة والمجتمع يتأسس علي القدر الذي تسهم به في إحداث تغيير إيجابي يشعر المجتمع بالرضا، بما يعزز من نظرة الجماهير للقيادة علي أنها ممثلة للشعور الجمعي العام بالكرامة والثقة.

إن أهمية أزمة القيادة وتجلياتها الداخلية والإقليمية، بل والدولية، استدعت من ملحق « اتجاهات نظرية» في عدده الجديد سبر أغوارها، ومحاولة فهم أطرها المفسرة، لاسيما في ظل سياقات عالمية شهدت تغيرا في أنماط القيادة، وما تواجهه من استحقاقات. ولعل الملحق، في محاولته تلك، يستند إلي أن القيادة ليست مجرد ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، بل إن القيادة هي عملية تأثيرية تتعلق بالتفاعلات القيادية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو المؤسسية في الإقليم، أو النظام الدولي. فالعالم يواجه « مأزقا متعدد الأوجه» ، سواء في إفراز « القيادة الفردية» ، أو « الدولة القائد» ، أو « المؤسسات القائدة».

عن مجلة «السياسة الدولية» المصرية